وفي النظام المركزي يرتبط الحكام الاداريون (المحافظون ، مثلا) بالادارة المركزية بتنظيم تسلسلي يجعل من السلطة المركزية مصدر الاوامر والتعليمات ومرجع الحسم او البت بمعظم الاعمال الادارية ٠

ثانيا ـ وتقوم المركزية على اساسين مهمين :

١ ـ **تركيز السلطة في يد الحكومة المركزية** ، اي استئثار الحكومة المركزية في العاصمة بكل السلطات التي تشملها الوظيفة الادارية في الدولة ٠ وعمل الحكومة لا يقتصر على جزء معين من اقليم الدولة ، وانما يشمل الدولة بكاملها، فيشرف الوزراء في العاصمة على جميع الادارات والمرافق العامة ، سواء اكانت وطنية ام محلية ٠ ولا مكان ، في مثل هذا النظام ، لمجالس اقليمية او بلدية منتخبة تتولى الاشراف على المرافق المحلية ٠ واذا كان هناك موظفون محليون فهم عمال السلطة المركزية ٠

٢ ـ **خضوع موظفي الحكومة المركزية لنظام التسلسل الاداري والسلطة الرئاسية** ٠ فالوظائف في كل وزارة او مصلحة درجات ٠ وكل موظف يخضع للموظف الذي يعلوه درجة ٠ وفي قمة الهرم الاداري يتربع الوزير ٠

والسلطة الرئاسية تتناول شخص المرؤوس وعمله ٠ فللرئيس الحق في ان يخصص المرؤوس للقيام بعمل معين ، كما ان له الحق في ان ينقله ، او يرقيه ، او ينزل به بعض العقوبات التي ينص عليها القانون ٠ وبالنسبة الى عمل المرؤوس ، فان للرئيس عليه سلطة سابقة (وهي سلطة التوصية او سلطة اصدار الاوامر والتعليمات) ، وسلطة لاحقة ، هي سلطة المراقبة (كحق الموافقة على اعمال المرؤوس ، او حق تعديلها ، او ابطالها ، او استبدال غيرها بها ، دون ان يكون للمرؤوس حق الاعتراض على اعمال رئيسه) ٠غير ان السلطة الرئاسية ليست مطلقة ، فهناك حالات معينة يخول المشترع فيها المرؤوس اتخاذ قرارات دون تدخل من رئيسه (٢) ، كما ان هناك حالات يسمح فيها القانون للموظف (اذا كانت اوامر رئيسه وتعليماته مخالفة للقانون بصورة صريحة واضحة) بالامتناع عن تنفيذها ، الا اذا اكدها الرئيس خطيا (٣) ٠

ثالثا ـ وللمركزية الادارية صورتان :

١ ـ **الحصرية** ، او التركيز الاداري ٠وفي هذا النظام تتركز الصلاحيات كلها في ايدي السلطة المركزية دون ان يكون لممثليها ، في العاصمة او الاقاليم ، اية سلطة خاصة في تصريف الامور ٠